قوائم المحتويات متاحة على ASJP المنصة الجزائرية للمجلات العلمية
الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية
الصفحة الرئيسية للمجلة: www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/552

البنوك ودورها في تدعيم هياكل الإستيطان الفرنسي بالجزائر 1830-1942م

The Banks and their Role in the Structures of Franch Settlement in Algeria 1830-1942

سعداوي ليلى[1]*، محمد الصالح بوقشور[2]
[1] طالبة دكتوراه جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف- الجزائر
[2] أستاذ بجامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف- الجزائر

معلومات المقال
تاريخ المقال:
الإرسال : 2019/07/31
المراجعة : 2019/11/28
القبول : 2019/12/08

الكلمات المفتاحية:
البنوك،
إستعمار،
قروض،
بنى تحتية،
رأسمالية كولونيالية.

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تقصي حقيقة النظام المالي للجزائر خلال الفترة الإستعمارية وتحديد الأسباب الرئيسية التي أدت إلى ظهوره، بحيث لا تعود إلى ضغط المستوطنين فقط بل إلى إستراتيجية الجمهورية الثالثة في حد ذاتها، فالمستوطنة بالنسبة لها عبارة عن ورشة رأسمالية كولونيالية ورقعة جغرافية فرنسية.

خلصت الدراسة إلى أن البنوك إعتبرت المحور الرئيسي في إرساء دعائم المشروع الإستعماري، من خلال إستثمار أموالها في مشاريع إقتصادية متنوعة (بنى تحتية، زراعة، تجارة ...). لكن رغم الجهود الكبيرة إلا أن الجزائر لا يمكنها أن تكون فرنسية، لأن العائق الكبير لا يكمن في رفض الأهالي للإحتلال وإعلان الثورة التحريرية فقط، وإنما له علاقة بالجانب الإقتصادي أيضا، فإذا حللنا الظاهرة الإستعمارية من الناحية المالية سنجد أن رؤوس الأموال الموجودة في الجزائر ليست في وطنها الأم، وبالتالي لا يمكن أن تكون المستوطنة رقعة فرنسية، وما هي إلا جزء من الإقتصاد الفرنسي.

Key words:

Banks,

Colonialism,

Loans,

Infrastructure,

Colonial capitalism.

Abstract

This study aims to explore the reality of the financial system of Algeria during the colonial period and to identify the main reasons that led to its emergence, which is not only due to the pressure of the settlers but also to the strategy of the Third Republic itself where the settlement is considered as workshop of colonial capitalism as well as a French geographic piece.

The paper concluded that the banks were considered as the main axis in laying the foundation of the colonial project by investing their funds in various economic projects (infrastructure, agriculture, trade ...). But despite the great efforts, Algeria cannot be French, because the big obstacle is not in the refusal of the people to occupy and declare the liberation revolution only, but it has to do with the economic aspect. If we analyze the colonial phenomenon from the financial prospective , we might find that the capital in Algeria is not in its homeland and if it was so.

* Corresponding author at: Hassiba benouali University of Chlef. ALGERIA
Email : lilasaadaoui7@gmail.com

1ـ مقدمة

إن المتفحص لمكنون الظاهرة الإستعمارية يجد أن الإحتلال ما هو إلا سيطرة عسكرية وسياسية ومن ثم إقتصادية، لأن الجانب الإقتصادي جزئية من هاته الظاهرة ككل ومفسر للعديد من الممارسات الإستعمارية التعسفية.

وعرفت الجزائر خلال الفترة الإحتلالية تغيرات عميقة في شتى المجالات، لكنها كانت أكثر وضوحا في الجانب الإقتصادي نتيجة تبني السلطة الفرنسية سياسة إقتصادية جديدة، قائمة على تأسيس منظومة مصرفية كولونيالية.

وتقوم تلك السياسة على ربط الإقتصاد الجزائري بالفرنسي، وإنشاء هياكل قاعدية متينة مقرونة بجموعة من القوانين والمراسيم والقرارات الكفيلة بتكوين معالم الجزائر الفرنسية.

الإشكالية

شهدت الجزائر عقب الإحتلال الفرنسي ظهور العديد من التيارات المشجعة على قيام المشروع الإستيطاني، من خلال طرح أفكار ومشاريع تصب كلها في إطار تثبيت العناصر الأروبية، فالتيار السنسموني مثلا سعى إلى دمج المجتمع الأروبي بالمجتمع الجزائري من منطلق علمي – أي توجيه الثقافة الأروبية إلى المستوطنة ومن ثم توجيه الإقتصاد- .

غير أن قوة التيار الليبرالي الداعي إلى تأسيس البنوك والمؤسسات المالية كان الأكثر سيطرة، فقيام المستوطنة بالنسبة له لن تكون إلا بوضع نظم إدارية وإجراءات سياسية وإقتصادية تساهم في تغيير الواقع الجزائري ككل.

كل هذا يستدعي ضرورة الفهم الدقيق والبحث في حقيقة البنوك والمؤسسات المالية التي تعتبر أحد أبرز مكونات النظام المالي الإستعماري.

وعليه حاولت هذه الدراسة الإجابة على العديد من التساؤلات العامة التي فرضتها المتغيرات البنكية، وبناءا على ما تقدم طرحت الإشكالية التالية: ماهو الدور الذي لعبته المؤسسات المالية الفرنسية في الإقتصاد الجزائري ؟.

فرضيات الدراسة

لدراسة إشكالية الموضوع طرحت جملة من الفرضيات على النحو التالي:

-توجد علاقة تكامل مشترك بين البنوك وإرساء المشروع الإستعماري خلال الفترة المدروسة.

-توجد علاقة سببية بين البنوك والقطاعات الإقتصادية المختلفة (زراعة، تجارة، صناعة).

أهداف البحث

وقع إختيارنا على هذه الدراسة لجملة من الأهداف أهمها:

-البحث عن أسباب تأخر المنظومة المصرفية خلال الفترة الأولى من الإحتلال.

-الإطلاع على مراحل تطور النظام الرأسمالي الإستعماري من فترة الحكم العسكري إلى فترة الحكم المدني.

-توضيح الدور الحقيقي للمؤسسات الرأسمالية على الأنشطة الإقتصادية المختلفة.

-الكشف عن الأساليب والميكانيزمات المستخدمة في إرساء دعائم المشروع الإستعماري.

منهج البحث

للإجابة على الإشكالية المطروحة إعتمدنا على المنهج التاريخي الوصفي الذي يتناسب مع طبيعة الدراسة، ويعتمد هذا المنهج على عرض وفهم مختلف الأحداث التاريخية. كما إعتمدنا على المنهج التحليلي قصد تفسير مختلف الوقائع وقراءة إنعكاسات السياسة الإقتصادية المتبعة.

2. المحاولات الأولى للبنوك في الجزائر 1830ـ1847م

شهدت المستوطنة خلال الفترة الممتدة ما بين 1830-1847م غياب البنوك والمؤسسات المالية، فالإهتمامات الأولى تركزت على ضرورة إحكام السيطرة على المستوطنة، وإقامة نظام سياسي يضمن إلحاق الجزائر بفرنسا من خلال إقرار عدة قوانين وتشريعات تشجع على الهجرة وتسمح بمصادرة الأراضي.

وتهدف السلطات الفرنسية من خلال تلك القوانين إلى القضاء على البنية الإجتماعية للجزائريين وتشتيت تماسكهم وإلتفافهم حول المقاومات المسلحة، التي عرقلة قيام المشروع الرأسمالي وظهر بسببها نوع من الفراغ المالي -نتيجة غياب البنوك والمؤسسات المالية المحركة للإقتصاد-.

ولكن إنعدام الإستقرار السياسي داخل المستوطنة لا يلغي فكرة تأسيس البنوك، حيث يعتبر الجنرال كلوزال Clauzel أول من نادى بضرورة إنشائها عندما طلب تأسيس بنك الإصدار الخاص La Banque d'émission spéciale [1]، بهدف تقديم القروض الزراعية والتجارية.

لكن السلطات الإستعمارية لم تلتفت لطلبه بسبب الظروف السياسية والعسكرية التي تمر بها المستوطنة.

لم تتوقف المحاولات فبعد الجنرال كلوزال Clauzel طرحت الغرفة التجارية في سنة 1841م فكرة تأسيس بنك آخر، لكن هذه المرة تحت إسم البنك الجزائري La Banque Algérienne، برأسمال قدره 2 مليون فرنك للنهوض بالقطاع الزراعي غير أن المشروع رفض لنفس الأسباب [2].

تواصلت الجهود بعد ذلك وإرتفعت الأصوات الداعية إلى إنشاء المنظومة المصرفية، لكن هذه المرة عن طريق الجنرال بيجو Bugeaud الذي ألح على ضرورة تأسيس البنوك لدعم السياسة الإستيطانية وتسهيل التوسع وتحقيق الأهداف

الإستعمارية، فالأوضاع بالنسبة له غير مستقرة من الناحية الديمغرافية، فالمهاجرون الجدد يرفضون البقاء نظرا لإنعدام الإمكانيات المالية الضرورية للإستيطان، الأمر الذي تسبب في هجرة عكسية نحو فرنسا سنة 1846م [3].

ومع تزايد الضغط على الجنرال بيجو Bugeaud وكمحاولة منه للإحتفاظ بجهوده الفردية في ميدان الإستيطان طلب من الإدارة الفرنسية مبلغ ثلاثة ملايين فرنك للرد على مطالب المستوطنين وإكمال مشروعه، إلا أن الإدارة رفضت طلبه الأمر الذي ساقه إلى تقديم إستقالته في 5 جوان 1847م [4].

3. تأسيس التيار المصرفي في الجزائر 1848-1870م

بدأت الأولويات الإستعمارية تتغير بعد الإعلان عن الجمهورية الفرنسية الثانية سنة 1848م، فإذا كانت ملكية لويس فيليب Louis-Philippe تقوم على أولوية إخماد المقاومات المسلحة والسعي إلى تحقيق الإستقرار السياسي[5]، فإن الجمهورية نابليون الثالث ستشهد تغيرات إقتصادية واضحة، حيث طالب المنظرين الفرنسيين بضرورة جعل الجزائر معقل مالي للوطن الأم [6].

وتأتي هذه المطالب بالتزامن مع إزدياد الضغط الإستيطاني على السلطات الفرنسية لإنشاء المؤسسات المانحة للقرض، بإعتبارها أحد العوامل الأساسية المحركة للمشروع الإستعماري.

وأمام هذه الضغوطات قامت السلطات الإستعمارية بتأسيس منشأة الخصم Le Comptoir d'Escompte سنة 1849م لدعم القطاعين الزراعي التجاري فمستقبل المستوطنة بالنسبة لها يرسمه هذان النشاطان، لكن المنشأة لم تتمكن من إستيعاب حجم القروض المتزايدة فهي غير قادرة على القيام بكل العمليات الإستثمارية وتحقيق الدعم المالي لكل المقاطعات [7]، وعليه قامت السلطات الفرنسية بتأسيس بنك الجزائر La Banque d'Alger بموجب القانون الصادر في 4 أوت 1851م [8].

ويعتبر هذا البنك بمثابة المنعرج الحاسم في تاريخ الرأسمالية الكولونيالية بالجزائر، فقد سمح بتداول العملة وفتح مغاليق القروض، وغطى نسبيا الفراغ المالي الموجود داخل المستعمرة[9].

لكن سنة 1852م عجلت بسقوط الجمهورية الثانية، لتحل محلها الإمبراطورية الثانية بزعامة لويس نابليون Louis-Napoléon الذي نصب نفسه إمبراطورا على فرنسا. وتعتبر النزعة العسكرية أهم ما ميز إمبراطوريته، فقد تمكن العسكريون في عهده من بسط نفوذهم على المستوطنة الأمر الذي أعاق تطور العديد من المشاريع الإستثمارية المختلفة، فبنك الجزائر مثلا لم يحقق النتائج المرجوة عند تأسيسه مباشرة بسبب إرتفاع نسبة الفائدة التي تجاوزت 6 % [10].

ومثلما تدل إرتفاع نسبة الفائدة على غياب الليونة الإستثمارية لدى الإمبراطورية، تدل أيضا على رفض نابليون للإستثمار الفردي من خلال تقييد القروض وتشجيعه للشركات الرأسمالية الكبرى، كشركة جنفواز السويسرية La compagnie genvoise التي تأسست سنة 1853م، وشركة الهبرة والمقطع Habra et Macta سنة 1865م، والشركة العامة La société Générale 1868م [11].

وتجدر الإشارة إلى أن هاته الشركات لم تحقق النتائج الرأسمالية المطلوبة بسبب الطبيعة العسكرية للإمبراطورية التي تميزت بالتناقض في التسيير، فمن جهة قامت بتشجيع الشركات والمؤسسات وسن قانون السيانتوس كونسولت سنة 1863م ومنح الأراضي، ومن جهة أخرى أنشأت المملكة العربية وحدت من عدد المهاجرين، وتوقفت عن المنح المجاني للأراضي وأعلنت عن المملكة العربية وعرقلت المشاريع الإستثمارية.

وبقيت الأوضاع على حالها إلى أن هزت معركة سيدان سنة 1870م عرش نابليون، ليغتنم الجمهوريون الوضع ويغيرون نظام الحكم من الإمبراطوري إلى الجمهوري، ويتغير الوضع في المستوطنة من العسكري إلى المدني .

4. البنوك والمؤسسات المالية في ظل تغير نظام الحكم

قضت معركة سيدان سنة 1870م على إمبراطورية نابليون الثالث، حيث أعلنت فرنسا عن قيام الجمهورية الثالثة التي أنهت السلطة العسكرية في المستوطنة والوطن والأم .

وشهدت الجمهورية الثالثة حماسا كبيرا من طرف المستوطنين، لأنها دأبت منذ البداية على قراءة الوضع الإستيطاني والبحث في النتائج التي حققتها الشركات الرأسمالية المتأسسة في عهد الإمبراطورية، لتتوصل إلى أن أغلب تلك الشركات لم تحقق النتائج المطلوبة وأبرزها الشركة العامة La société Générale، وعليه طرحت الجمهورية الثالثة فكرة تصفيتها والإستفادة من أراضيها بداية من سنة 1870م، غير أن تلك السنة شهدت هجرة فرنسية غير مسبوقة نحو الجزائر من طرف سكان الألزاس واللورين الرافضين التبعية لألمانيا، لتتراجع فرنسا عن قرار التصفية وتمنح أراضي الشركة للمهاجرين الجدد [12].

وبهذا إتجهت الإدارة الإستعمارية إلى تشجيع الإستيطان بطريقة مباشرة، لتكون هذه هي أولى مميزات الجمهورية الثالثة التي أطلق عليها الجمهوريين العهد الذهبي للإستيطان.

وكانت سياسة الجهوريين ترمي إلى تحقيق الإندماج الفعلي للجزائر، من خلال تشجيع المؤسسات المالية ومنح القروض مقابل تقديم الضمانات ومن بين المؤسسات التي ظهرت في عهد الجمهورية نذكر الشركة الجزائرية La Société Algérienne تأسست سنة 1877م على أنقاض الشركة العامة La société Générale [13]، والقرض الليوني Le Crédit Lyonnais الذي ظهر في المستوطنة سنة 1878م [14]، وقد لعب هذا القرض دورا كبيرا في تقديم القروض الزراعية والتجارية وحتى الصناعية ليصنف من بين البنوك المعتمدة في المستوطنة وأحد أهم المؤسسات المالية المانحة للقرض [15].

كما نذكر أيضا القرض العقاري الجزائري والتونسي Le Crédit Foncier d'Algérie et de Tunisie الذي تأسس في سنة 1880م، ويعتبر هذا القرض أكبر المؤسسات الإئتمانية المتحكمة في القروض والعقار في عهد الجمهورية الثالثة، فقد عمد منذ تأسيسه إلى تحديد سعر العقار [16].

5. الدور المحوري للبنوك في الجزائر

1.5 . القطاع الزراعي

إعتبرت الأرض جوهر المسألة الإستيطانية، فقد عمدت الإدارة الإستعمارية منذ البداية إلى تفكيكها من خلال سن منظومة قانونية تحمل في طياتها الصبغة الشرعية التي تبرر وجودها.

وتماشت المنظومة القانونية الجديدة مع ظهور البنوك والمؤسسات المالية القائمة على دعم القطاع الزراعي الخاص بالمستوطنين وتهميش الأهالي، الأمر الذي أدى إلى إنقسام القطاع الزراعي إلى جزئين: فالأول متطور خاص بالمستوطنين والآخر تقليدي خاص بالأهالي.

وتجدر الإشارة إلى أن أغلب العمليات القرضية لم تبدأ في المستوطنة بمجرد تأسيس البنك سنة 1851م، لأن الإمبراطورية الثانية كانت لا تزال مترددة في مباشرة إستثمارتها، بسبب عدم إستقرار الأوضاع بصفة كلية، فبعد إنتهاء المقاومات المسلحة ظهرت الإنتفاضات الشعبية الرافضة للوجود الإستعماري، الأمر الذي أعاق العملية القرضية نوعا ما، وتسبب في تذمر بعض المستوطنين المتواجدين في مقاطعة قسنطينة [17].

تعتبر سنة 1880م البداية الحقيقية للبنوك والمؤسسات المالية، فقد عم الإستقرار السياسي كل ربوع المستوطنة، وبدأت القروض في الإنتشار تدريجيا في أغلب المقاطعات، راسمتا بذلك توجها جديدا يقوم على الزراعات النقدية كالكروم.

إن الحديث عن زراعة الكروم في الجزائر يقودنا إلى الحديث عن أزمة فيلوكسيرا التي إندلعت في فرنسا سنة 1880م، حيث أرغمت هذه الأزمة المزارعين على التوجه نحو الجزائر وسط تشجيع كبير من السلطات الفرنسية التي منحتهم الأرض والقرض.

إذا عرفت زراعة الكروم إبتداءا من سنة 1880م ثورة حقيقية لتتربع بذلك هرم الإستثمارات الزراعية بالنظر للعائدات المالية التي تحققها، فبعد أن كانت مساحتها لا تزيد عن 5.000هـ في سنة 1850م وصلت في سنة 1926م إلى 200.000هـ، وهي قفزة نوعية لم تشهدها المستوطنة من قبل. ولم تتوقف المساحة عند حدود 200.000هـ بل شهدت المستوطنة طفرة أخرى خلال سنة 1935م حيث وصلت المساحة إلى 400.000 هـ [18].

لكن الإهتمام بالكروم لا يلغي وجود زراعية نقدية أخرى كالتبغ والحضيات، وقد إحتلت الحمضيات المرتبة الثانية في سلم الصادرات نتيجة توفر القروض والظروف الزراعية [18].

ولم تتوقف إهتمامات السلطات الفرنسية عند حدود الزراعات النقدية، بل حضيت الخضر والفواكه والبقوليات هي الأخرى بنصيبها من القروض والدعم المالي، ففي ميدان البقوليات مثلا عرف حوض الشلف زراعة الأرز بما مساحته 2.000 هـ [19].

ولكن تحقيق التقدم الزراعي في المستوطنة لم يكن مقرون بتوفير القرض فقط، بل إرتبط بعنصر آخر لا يقل أهمية عن القرض ألا وهو تأسيس المنشآت العامة كالسدود التي قامت السلطات الفرنسية بالإعلان عنها منذ سنة 1850م والتي نذكر منها سد واد الشرفة، سد حميز، سد باريغو (المحمدية حاليا)، سد فرقوق، سد مراد، سد ماقون، سد الهبرة، سد سيق، وتجدر الإشارة إلى أن معظم تلك السدود أوكلت للشركات، فسد سيق مثلا قامت ببنائه شركة الهبرة والمقطع بهدف تغطية 5000 هـ من الأراضي الزراعية [20].

ونظرا للمتطلبات الزراعية المتزايدة حول الثروة المائية همت السلطات الإستعمارية بالإعلان عن سدود الجيل الثاني والثالث، وإعتبرت الدراسات والأبحاث الجدية وتحديد حجم النفقات، وكذا القدرة الكبيرة على إستيعاب المياه وسقي أكبر قدر ممكن من المساحات الزراعية أحد أهم خصوصيات السدود الجديدة التي أنشأت ما بين 1926-1954م، ونذكر منها على سبيل المثال سد واد الفضة الذي بلغت قدرته الإستيعابية 220.000.000م^3 لري ما مساحته 30.000 هـ [21].

2.5 . القطاع التجاري

بهدف تعزيز العلاقات الإقتصادية وبلوغ الهدف الإستعماري، قامت الإدارة الإستعمارية بإلغاء الحواجز الجمركية سنة 1851م بين المستوطنة والوطن الأم، ونتيجة لذلك شهدت الصادرات الجزائرية إرتفاعا ملحوظا في قيمتها وصل إلى 19.262.383 ف في سنة 1850م بعد أن كانت لا تتجاوز 1.470.000 ف سنة 1831م [22].

ويعود تطور التجارة في المستوطنة إلى ظهور المؤسسات المالية الداعمة لها كصندوق التجارة الجزائري المتأسس سنة 1853م، الذي هم منذ البداية إلى تقديم القروض التجارية المتنوعة، وتجدر الإشارة إلى أن تلك القروض كانت تشمل كل التخصصات التجارية على عكس القروض الممنوحة في الوطن الأم التي تميزت بالتخصص [23].

وعلى العموم لم يكن الصندوق هو المول الوحيد للعمليات التجارية ، بل ظهرت العديد من الشركات والمؤسسات التي نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر La Compagnie Générale des Vins du Midi et d'Algérie التي تأسست في 31 مارس 1921م برأس مال قدره 3 مليون فرنك، [24]، و La Société Commerciale d'Acconage التي تأسست في 31 أكتوبر 1922م برأسمال قدره 250.000 فرنك وتهدف هذه المؤسسة إلى العمل في الموانئ والقيام بعمليات التحميل، وتوصيل الأشخاص والسلع [25].

3.5 . القطاع الصناعي

مع إندلاع الحرب العالمية أدركت الإدارة الإستعمارية أن المستوطنة تعاني من فجوة صناعية وجب الإهتمام بها كي يتحقق الإستقرار الكلي للإقتصاد [26]، وقد بدأت المحاولات الصناعية الأولى في الجزائر سنة 1918م، حيث تعاقدت شركة مقطع الحديد Compagnie Macta-El-Hadid مع شركة الأفران Hauts Fourneaux de Kouen لتأسيس الأفران العالية في منطقة عنابة غير أن المشروع لم يطبق بسبب قلة الإمكانيات الصناعية [27].

لكن المحاولات الأولى لم تتوقف هنا، فقد أعلنت السلطات الفرنسية عن تأسيس البنك الصناعي لشمال إفريقيا سنة 1919م La Banque Industrielle du l'Afrique du Nord الذي كان ينشط في مقاطعة قسنطينة، وقد منحت السلطات الفرنسية لهذا البنك الحرية المطلقة في تقديم القروض الخاصة بالصناعات الخفيفة كصناعة الصابون والزيوت الطبيعية وغيرها [28].

أما القروض الخاصة بالصناعات الثقيلة فقد كانت من إختصاص الدولة الفرنسية، فالبنوك والمؤسسات المالية غير قادرة على تحقيق التوازن العميق لكل البنى الإقتصادية، لأن الدولة هي الوحيدة القادرة على تقديم القروض الكافية لإنشاء المصانع، شراء الآلات، القيام بالإستثمارات الكبيرة والمتنوعة ومواجهة العوائق الصناعية المختلفة المتمثلة في قلة اليد العاملة المؤهلة، قلة المواد الأولية الضرورية للصناعة، وعدم توازن شبكة المواصلات بين المقاطعات [29].

وقد بقي القطاع الصناعي المستحدث يعاني عراقيل عديدة بسبب محدودية الإمكانيات بالرغم من كل المحاولات الكبرى التي قامت بها الإدارة الإستعمارية كالإعلان عن مشروع التصنيع لسنة 1942م ومشروع قسنطينة سنة 1958م.

ولكن الحديث عن محاولات التصنيع والإهتمام بالصناعات المنجمية لا ينفي وجود الصناعات الحرفية فقد ورثت الجزائر عن العهد العثماني العديد من الحرف التقليدية المتنوعة التي عرفت بتنظيمها وتنوعها وانتشارها في أغلب المناطق الجزائرية.

إلا أنها تعرضت للإهمال من قبل الإدارة الفرنسية فالهدف الكولونيالي كان يكمن في إعادة صياغة المجتمع الجزائري على أسس رأسمالية كولونيالية، ودعم القطاعات التي تدر ثروة مالية على الوطن الأم، وإلغاء كل ما له علاقة بالهوية الجزائرية.

ونتيجة لذلك تراجعت الحرف التقليدية، لأن دعمها يعني إستفادة الأهالي من القروض، وهذا ما سيؤدي إلى ظهور فئة أهلية برجوازية تهدد مصالح الفرنسية في الجزائر، وقد بقيت تلك الحرف تعاني خطر الإندثار لغاية النصف الثاني من القرن العشرين، حيث حاولت السلطات الفرنسية إحتواء الوضع من خلال الإعلان عن مشروع قسنطينة سنة 1958م، ومن بين ما جاد به هذا المشروع هو تقديم القروض للأهالي ودعم القطاع الحرفي التقليدي ودراسة أغلب مشاكله المطروحة كتلك التي تتعلق بمنافسة المستوطنين للأهالي في هذا الميدان.

وكنتيجة حتمية لتلك المنافسة إختلفت الحرف في نمطها ومميزاتها وطرازها وأماكنها، وقد إنقسمت المستوطنة إلى ثلاث مناطق حرفية متفاوتة سواءا من حيث الإنتاج أو القرض، فالمنطقة (A) مثلا كانت خاصة بالمدن الكبرى، وتميزت هذه المنطقة بالدعم المالي الغزير نتيجة إستفادتها من القروض الحرفية التي كانت تقدمها البنوك الشعبية Les Banques Populaire وقد شهدت هذه المنطقة نشاطا حرفيا متميزا ومعتبرا من حيث الكمية والإنتاج [30].

أما المنطقة الثانية والمسماة بالمنطقة (B) فهي خاصة بالمدن الحرفية " les bourgs artisanaux" وتعرف هاته الأخيرة على أنها أماكن تحتوي على الأسواق الحرفية، وتتمتع هاته الأماكن بالأهمية من وجهة نظر ديمغرافية وتجارية، ولدى سكانها كفاءة وميل حرفي، وتتمتع هذه المدن عامة بإستفادة حرفييها من القروض البنكية المتوسطة المدى بالإضافة إلى كافة التجهيزات الحرفية المتنوعة [31].

أما المنطقة الثالثة (C) فهي الخاصة بالريف وأطلق عليها مصطلح "bled" وتبقى هذه المنطقة أقل أهمية من المنطقتين السابقتين من حيث القروض والدعم المالي وتخص في المجمل الحرف الأهلية، لنصل من خلال ما سبق ذكره إلى عدم التوازن بين المناطق الثلاث فالأهالي يتواجدون دوما على في ذيل الإهتمامات الفرنسية [32] .

ومثلما إنقسمت المستوطنة إلى ثلاث مناطق حرفية توزعت الحرف هي الأخرى حسب مقاطعات وأضحى لكل منها تخصصها الحرفي الخاص بها، فمقاطعة قسنطينة عرفت بصناعة الزرابي، التطريز، الحياكة، أما مقاطعة وهران فقد إشتهرت بصناعة شرائط الزينة، النقش على اللوح، الموزاييك، السيراميك، صناعة السلال[33]، أما مقاطعة الجزائر فقد إشتهرت بصناعة الجلود ، الدباغة، صناعة المجوهرات، والصناعات النحاسية [34].

ولم تكن هاته الحرف هي الوحيدة المتواجدة في المقاطعات بل نجد أيضا حياكة الملابس، الدانتيل، الفخار، العمل على الخشب، فن النحت، العمل على الجلد، صناعة الأحذية، صناعة المجوهرات، التطريز على الجلود، الحدادة، العمل على النحاس، النقش، الترصيص، العمل على البلاستيك، وقد إنقسمت هاته الصناعات إلى خمسة أصناف، فالصنف الأول سمي بالحرف الفنية، ويضم هذا الصنف كل ما سبق ذكره مع إضافة حرفة العمل على البرونز، الحفر على الأشياء المتنوعة، صناعة العود، ونجارة الأثاث [35].

أما الصنف الثاني فقد أطلق عليه إسم الحرف الإنتاجية وتنقسم هذه الحرفة في حد ذاتها إلى أقسام (حرفة المنتوجات

الإستهلاكية والغذائية، حرفة الملابس، النسيج والجلود، حرفة المفروشات وتدابير المنزل، حرفة العمارات والمعادن) [36].

أما الصنف الثالث فقد أطلق عليه تسمية حرف الصيانة والتصليح، أما الصنف الرابع فسمي بحرفة الخدمات لأنها تهتم بكل ما هو تجاري كمتعهد للإعلانات، سائق سيارة الأجرة، ناقل السلع، الضرب على الآلة الكاتبة [37].

أما الصنف الخامس فيعتبر مكمل للصناعة لأنه يرتبط بها بطريقة مباشرة، وكل عمالها يتعاملون بالمادة الأولية الخاصة بالصناعة [38].

6. المنشآت القاعدية للجزائر خلال الفترة الإستعمارية

1.6. الطرقات

تطورت الأهداف الإستعمارية بعد تأسيس البنوك، وأخذت أبعادا أخرى تمثلت في الإهتمام بالمنشآت القاعدية كتوسيع الموانئ، بناء السدود، إنشاء السكك الحديدية وبناء الطرقات لربط مختلف مناطق البلاد وتعتبر هاته الأخيرة شريان النشاطات الإقتصادية المختلفة، فهي التي تعزز مسيرة الإقتصاد وتساهم في تحقيق التنمية المطلوبة.

وتماشيا مع السياسة الإستعمارية الهادفة إلى تسهيل التوسع الإستيطاني عمدت الإدارة الفرنسية إلى إنشاء الطرقات من خلال إدخال العديد من التعديلات الكبرى عليها بداية من سنة 1864م لتشبه بذلك مثيلاتها الفرنسية وتنقسم إلى طرق وطنية، بلدية، ريفية، وطرق المقاطعات وقد وصل طولها إلى 2983 كلم، منها 1559 كلم في مقاطعة الجزائر، 819 كلم في مقاطعة وهران، 605 في مقاطعة قسنطينة لتترتب الطرقات في سنة 1879م إلى عشر طرقات[39]، ثلاث طرقات في الجزائر، طريقين في وهران،طريق واحدة في قسنطينة، طريق في بجاية، وأخرى في maison-careé (الحراش حاليا)، وواحدة في ستورة، وأخرى في غليزان [40].

2.6. السكك الحديدية

بعد أن أضحت المواصلات ضرورة حتمية ودعامة مهمة لربط الجزائر بفرنسا أعلن نابليون سنة 1857م قرار يقضي بضرورة التأسيس الفعلي للسكة الحديدية في الجزائر، لأن إنشائها سيضفي طابع الإتحاد بين الفرد الأروبي والسلطات الفرنسية والشركات الرأسمالية لإحداث التوازن العام في المستوطنة.

وتجدر الإشارة إلى أن مشروع السكة الحديدية لم يكن وليد قرار نابليون، فقد نادى التيار السنسموني قبل صدور القرار بضرورة الإنطلاق الفعلي في إنشاء السكة الحديدية [41].

وكان يدرك هذا التيار أهمية السكك في تنفيذ المشروع الإستعماري وتحقيق التوازن الإقتصادي للمستوطنة، فالنظرة العامة حول السكك لا تنحصر في كونها ذات أهمية تجارية وإقتصادية بل تتعداها إلى ظهور التوسعات العمرانية وتسهيل العملية الإستيطانية.

وإنطلقت المشاريع الفعلية للسكة الحديدية بتاريخ 11 جويلية 1860م لربط المناطق الجزائرية ببعضها البعض،وقد قامت خمس شركات بتقسيم البلاد وهي Paris-Lyon, Ouest Algérien, Bon-Guelma, Franco Algérien, Est Algérien[42].

وكانت تهدف هذه الشركات ظاهريا إلى ربط مناطق المستوطنة وتشجيع النشاط التجاري ونقل المنتوجات وتحقيق التوازن العام للإقتصاد، أما باطنيا فقد كانت أهدافها أكثر خطورة، حيث إستخدمتها السلطات الإستعمارية إحكام السيطرة على الأهالي، وإخماد الثورات والإنتفاضات وإستنزاف الثروات وتصديرها إلى الوطن الأم عن طريق الموانئ.

3.6. الموانئ

تعتبر الموانئ عصب التجارة الخارجية وأحد العناصر الرئيسية في النقل البحري بإعتبارها الوجهة التصديرية الأولى التي تبين لنا حقيقة المبادلات التجارية.

ونظرا لأهميتها قامت السلطات الفرنسية بتجديدها وتوسيعها وربطها بالسكة الحديدية لتشجيع التجارة الخارجية، وتصريف المنتوجات الزراعية التي عرفت نموا متصاعدا بعد ظهور البنوك والمؤسسات المالية.

وتجدر الإشارة إلى أن الموانئ الجزائرية إستخدمت خلال الفترة الممتدة من 1830-1848م لأهداف عسكرية فقد إقتصرت مهمتها في إستقبال الجنود لإحكام السيطرة على الجزائر وإخماد الإنتفاضات والمقاومات المسلحة [43].

لكن التغيرات السياسية المتتابعة غيرت من مهمتها ومنحتها الطابع الإقتصادي من خلال القيام بعمليات التصدير والإستيراد، كميناء الجزائر الذي إعتبر الميناء الرئيسي في المستوطنة وقد بلغت حمولته في سنة 1920م حوالي 6.3000.000طن، ونظرا لأهميته أصدرت السلطات الفرنسية قانونا لتوسعته بتاريخ 21 أفريل 1921م [44].

7. الأساليب والميكانيزمات المستخدمة في إرساء دعائم المشروع الإستعماري

إتبع الإحتلال الفرنسي في الجزائر العديد من الميكانيزمات الهادفة إلى ترسيخ المشروع الكولونيالي كالزيادة في الإنتاج، وتوفير الأسواق، وتحديد الأسعار، وإصدار العملة.

وتعتبر العملة -الورقية والمعدنية- المتنفس الحقيقي للمستوطنين فقد أدى تداولها إلى تحقيق التوازن الإقتصادي وتسهيل عمليات التبادل وتحدد قيمة السلع، لأنها جزء لا يتجزأ من النشاط الإقتصادي.

لكن طبع العملة الورقية خلف أثارا وخيمة على الجزائريين، فقد إضطر هؤلاء إلى بيع أراضيهم وممتلكاتهم للحصول على النقود، مما تسبب في فقرهم وجعلهم عرضة للمجاعات التي

قضت عليهم خلال القرن التاسع عشر.

أما الأساليب المتبعة في إرساء المشروع فتتعلق بالقوانين الإقتصادية التي سنتها السلطات الفرنسية منذ بداية الإحتلال والتي إنقسمت إلى أساسية ومرحلية.

أما الأساسية فنذكر منها القوانين التي وضعت منذ البداية كتلك التي تتعلق بالأراضي كقانون السيناتوس كونسولت المؤسس للملكية الفردية، أو قانون وارني المكمل له أو القوانين الأخرى المتعلقة بالمنظومة المصرفية.

أما القوانين الإقتصادية المرحلية فهي التي تتعلق بفترة زمنية معينة،كتلك الأمريات والقوانين التي تظهر في فترات الحرب وعدم إستقرار الأوضاع الإقتصادية، ومن بين تلك الأمريات نذكر أمرية 3 فيفري 1943م المحددة للإصدارات بنك الجزائر من الأوراق المالية [45].

8. الخاتمة

و من خلال عرضنا هذا نستنتج أن:

قيام المشروع الإستعماري إعتمد في عهد لويس فيليب على عاملين: فالأول يقوم على مصادرة الأرض التي إعتبرت جوهر المسألة الإستيطانية، والثاني يقوم على العامل الديمغرافي وتشجيع الهجرة الأروبية نحو الجزائر .

لكن قيام الجمهورية الثانية غير من الوسائل وأبقى على الأهداف الإستعمارية المؤسسة للمشروع من خلال وضع اللبنات الأولى للمنظومة المصرفية الكولونيالية في الجزائر.

ولقد عززت المنظومة المصرفية من مكانة المستوطنين الذين إرتفع عددهم في عهد الإمبراطورية الثانية التي شجعت على قيام الشركات الرأسمالية الكبرى وإنشاء المستوطنات، وتفكيك المجتمع الجزائري من خلال قانون السيناتوس كونسولت المؤسس للملكية الفردية.

وقد فرض هذا القانون صيغة العقود الفردية وعزز أساليب الإدارة الفرنسية الرامية إلى نفي الآخر وإقصائه، وتعتبر القوانين والتشريعات الملخص الكلي للعقيدة الإستعمارية، فإذا حللناها من الناحية الإجتماعية نجدها لا تخلوا من الإنتهاكات لأن كل ما وصل إليه الإستيطان كان على حساب أصحاب الأرض.

تمثل الجمهورية الثالثة العصر الذهبي للإستيطان،حيث ظهر فيها التفوق الديمقراطي وجعل الجزائر ورشة رأسمالية أوروبية لا حدود لها، وألغى بذلك أي تشكيك في المشروع الإستعماري بالرغم من الأخطار والأزمات التي تعرضت لها الجمهورية -كالأزمة المالية العالمية، وإندلاع الحرب العالمية الأولى-.

إن كل ما وصلت إليه فرنسا في المستوطنة كان عن طريق تحطيم الأسس الإجتماعية والإقتصادية للجزائريين وزرع مجتمع جديد وهيكل إقتصادي أروبي قائم على الدعم المالي.

رغم المدة التي مكثت فيها فرنسا بالجزائر إلا أنها لم تتمكن من جعلها جزء لا يتجزأ منها، ليس لشئ وإنما لأن رؤوس الأموال الموجودة في الجزائر ليست في وطنها الأم، أو ليست لها وطن أم وبالتالي يحظى الجانب الإقتصادي بجزء كبير من السيادة على أي وطن كان.

وفي الأخير نجد أن المشروع الإستعماري إنقسم إلى سياقين، فالأول هو سياق الحدث ومفاده أن الإستعمار هو سلب للحريات، وقمع للأهالي، ونهب للثروات، فهو بطبيعته يهدف إلى نفي الآخر والقضاء على أصحاب الأرض بشتى الوسائل والطرق.

أما السياق الثاني فيرتبط بالأفكار، أي أن المشروع كفكرة إقتصادية يقوم على تأسيس البنوك، ومن ثم الإستثمار ومن بعدها جنى الأرباح وتحويلها للوطن الأم.

تضارب المصالح

❖ يعلن المؤلفون أنه ليس لديه تضارب في المصالح.

9. الهوامش

(C.D.H.A= Centre de documentation historique de l'Algérie-Marseille-)

(A.F.E= Archives financières et économiques-paris-)

(A.N.O.M= Archives nationale d'outre mer- Marseille).

(S.A.E.F= service d'archives économiques et financières).

1- ERNEST Picard, 1930, La monnaies et le crédit en Algérie depuis 1830, Alger, Jules Carbonel, p.72.

2- Ibid, pp.74-75.

3- ERNEST Mercier, 1833, L'Algérie et les questions Algériennes, Paris, Challannel Ainé, p.116.

4- 1922, La colonisation en Algérie (1830-1921), Alger, Emile Pister, p.17.

5- M.Couize, 1847, Introduction a un plan général d'administration civile et de colonisation agricole en Algérie, Paris, J.frey, p.9.

6- C.De Feuillide, 1856, L'Algérie française, Paris, Henri Plon, p.365.

7- ERNEST Picard, op. cit., pp.94-95.

8- A.F.E, Principales banques Algériennes, deef: 73471,be: 13/76, Paris, p.22.

9- 1925, Crédit Foncier d'Algérie et de Tunisie (1924-1925) Les valeurs de l'Afrique du Nord, Paris, p.36.

10- LOUIS Vignon, 1893, La France en Algérie, Paris, Hachette et Cie, p.262.

11- 1955, Actes des soixante dix neuvième congres nationaux des sociétés savantes, Paris, imprimerie national, p.79.

12- LOUIS Vignon, op. cit., p.110.

13- A.F.E, Compagnie Algérienne, deef 73471, be :13/17.

14- ERNEST Picard, op.cit., p.345.

15- M. CH. Depincé, 1930, Congres de l'Afrique du Nord, Paris, Buisine et Dessaint, pp.434-435.

16- EDMOND Phillippar, 1930, L'action des banques en matière de colonisation, Paris, V. Heintz, p.10.

17- PAUL Bourde, 1880, A travers l'Algérie, Paris, G. Charpentier, pp.187-188.

18- A.F.E, L'évolution économique de l'Algérie et les crises (1900-1938), deef : 73471, be : 13/76 , p.31.

19- A.F.E, Algérie, rapport économique, deef : 73471, be : 13/76, p.9.

20- M M. Le DRATRABUT et Mrés. 1906. L'Algérie agricole. Alger. Imprimerie Algérienne. p.94.

21- 1929. Assemblées financiéres Algérienne .)session ordinaire de 1929(. Alger. Victor Hintz. p.182.

22- ERNEST Mercier. 1883. L'Algérie et les questions Algériennes. Paris. Challannel Ainé. p.83.

23- A.F.E. Note sur la situation économique 15 février 1955. deef : 73471. be :13/76. p.1.

24- A.F.E. L'évolution économique de l'Algérie et les crises (1900-1938). op.cit.. p.12.

25- Le crédit foncier d'Algérie et de Tunisie (les valeurs d'Afrique du nord). op. cit.. p.454.

26- Ibid. p.464.

27- ROGER Pons. 1949. L'industrialisation de l'Algérie. faculté de droit d'Alger. université d'Alger. thèse de doctorat . numéro 2. p.9.

28- Crédit foncier d'Algérie et de Tunisie 1924-1925. op. cit.. p.91.

29- A.F.E. L'économie Algérienne sous développements et politique de croissance. deef : 73471. be : 13/76.

30- A.F.E.Considération sur l'industrialisation de l'Algérie. deef : 73471. be : 13/76.

31- S.A.E.F. Instruction sur la promotion artisanale en Algérie. 6 mars 1961. p.1.

32- Ibid.

33- Ibid.

34- C.D.H.A. F. fauck. 1953. Documents algériens (synthèse de l'activité algérienne). Alger. Imprimerie Officielle. pp.23-29.

35- C.D.H.A. R. riche. 1953. Documents algériens (synthèse de l'activité algérienne). Alger. Imprimerie officielle. pp.17-20.

36- S.A.E.F. Instruction sur la promotion artisanale en Algérie.op. cit.. p.4.

37- Ibid.

38- Ibid.

39- MAURIC Wahl. 1882. l'Algérie. Paris. Germer Bailliére et cie. p.325.

40- CAMILLE Viré. 1888. En Algérie (une excursion dans le departement d'Alger. Paris. charles Bayle. p.21.

41- MAURICE Walon. 1908. Les saints simoniens et les chemins de fer. Paris. A. Pedone. p.63.

42- Ibid. p.325.

43- Observation de générale duvivier sur le discours de M. Thiers. 1842. Ports en Algérie. Paris. Garnier frères. p.27.

44- LEWIS War . 1909. Etude sur la section coloniale. Paris. Dépeche Coloniale. p.35.

45- A.N.O.M. Circulation monétaire. boite; 81f 1920.

كيفية الإستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA:

المؤلف سعداوي ليلى، محمد الصالح بوقشور (2020)، البنوك ودورها في تدعيم هياكل الإستيطان الفرنسي بالجزائر 1830-1942م، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد12، العدد 01، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، ص،ص: 123-130